

تقنين الإعلام الرقمي حماية للمجتمعات تفرضها الديمقراطية هيئات التقنين لا يمكنها أن تكون فعالة إلا إذا كانت مستقلة



التقنين حماية للملكية الفكرية

إلى مسألة غياب القانون والفوضى التي يشهدها قطاع الإعلام الإلكتروني، قائلا إن 60 موقعا إلكترونيا لا يعرف عنها المغاربة أي معلومة، هل هي من داخل المغرب أم خارجه، ومن المسؤول عنها؟ وحتى الدولة ليس لديها أي معلومات بشأنها.



لطيفة أخرباش

المجتمعات باتت تطالب أكثر فأكثر، بتقنين عاجل أمام تعدد الآثار وانعكاسات التواصل الرقمي

واعتبر المغربي، أن المغرب يعيش إشكالية الحرية بالدرجة الأولى، وأن الهاجس الأساسي هو ألا يتم استعمال هذه الحالة من الفوضى للتضييق على الحرية أو التقليل من أهميتها

سلطات ندوة دولية نظمها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المغربية، الضوء على مسألة تقنين الإعلام الرقمي، الذي أصبح حاجة ملحة لحماية الأفراد والمجتمعات من مخاطر التلاعب بها وزعزعة قيم العيش المشترك وإشاعة خطابات الكراهية وانتهاك الحياة الخاصة والسطو على الملكية الفكرية.

الرباط - أكتت لطيفة أخرباش رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المغربية، أن هيئات تقنين الإعلام ملزمة بتقوية قدراتها لمواجهة منظومة رقمية ترتادها المجتمعات بشكل مستمر.

وأشارت إلى أن المجتمعات باتت تطالب أكثر فأكثر، بتقنين عاجل أمام تعدد الآثار والانعكاسات الثقافية والديمقراطية والمجتمعية وكذلك الاقتصادية للتواصل الرقمي والمعلومات.

وجاء حديث أخرباش، في كلمة لها خلال ندوة دولية نظمها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري حول موضوع "تقنين وسائل الإعلام في منظومة رقمية، نقالة واجتماعية؛ متطلبات التأقلم وريانات إعادة التأسيس".

وأوضحت أن تقنين وسائل الإعلام في العصر الرقمي يطوي على مرام ديمقراطية بحثية، وأضافت أن "هيئات تقنين الإعلام والاتصال، بالنظر لمهمتها المنفردة وأدائها الخاصة، تطرح أسئلة غابقتها خدمة المصلحة العامة، من قبيل كيف نخمي الأفراد والمجتمعات، من التلاعب بها وزعزعة قيم العيش المشترك والمساس بالكرامة الإنسانية وتقويض الوعي الحر للمواطن وإشاعة خطابات الكراهية وانتهاك الحياة الخاصة والسطو على الملكية الفكرية".

وأوضحت أخرباش -وهي أيضا نائبة رئيس الشبكة الأفريقية لهيئات تقنين الاتصال- أن "السلطات بدورها، أضحى تلجأ إلى هيئات التقنين التي لا يمكنها أن تكون عنصرًا وملاذًا فعالًا إلا إذا كانت استقلاليتها محصنة ووضعها المؤسسي مقدرًا".

وتندرج الندوة الدولية ضمن مهام هيئة الاتصال المغربية بصفتها نائب رئيس الشبكة الأفريقية لهيئات تقنين الاتصال، وكذلك في إطار مساهمتها في تنفيذ خارطة الطريق 2020 - 2021 للشبكة الفريكتونية لهيئات تقنين الاتصال.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني للاتصالات في الكامرون، رئيس الشبكة الأفريقية لهيئات تقنين الاتصال، بيتر إيسوكا، أن الثورة التكنولوجية أدت إلى ثورة سلوكية، مما يفرض إعادة تنظيم سلسلة القيمة للقطاع السمعي البصري، وذلك في ما يتصل بوظائفه المتمثلة في إنشاء وإنتاج ونشر وتوزيع المحتوى. وأضاف أنه "في مواجهة التغيرات العميقة، أصبح تقنين القطاع السمعي البصري مدعوا، أكثر من أي وقت مضى، إلى التكيف"، وأكد أن التقنين، في شكله الحالي، صار غير متلائم مع البيئة الرقمية.

ويشارك في هذه الندوة، بالإضافة إلى هيئات تقنين الإعلام وعدد من الخبراء والمنظمات الدولية، رؤساء ومدراء عامون لمعهد الاتصال السمعي البصري التابعين للقطاع العام والخاص، وصحافيون، وفاعلون من المجتمع المدني، وممثلو أوساط أكاديمية مغربية وأجانب.

وأوضح نوري الجمي، رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس، ورئيس الشبكة الفريكتونية لمقني وسائل الإعلام، أن هذا

الغفول والأسف". كذلك، نشرت صحيفة "سي تي أي أم" المجانية والمخصصة للشركات، "كانت رحلة طويلة" على خلفية صورة لقطار ملأه على متنه أبرز شخصيات بريكست.

أما "ديلي تلغراف" فعنونت غلافها بـ"البيست نهاية وإنما بداية"، إلى جانب تصريحات لبوريس جونسون القاها قبيل انعقاد جلسة للحكومة الجمعة في مدينة ساندرا لاند حيث كان الناخبون قد صوّتوا بكثافة لصالح بريكست.

وفي أسكتلندا حيث كان الناخبون قد صوّتوا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي، جاءت النبذة مختلفة. وعنونت "سكوتسمان"، صحيفة ادنبره، "وداعا، لا إلى اللقاء"، وكتبت عبارة "وداعا" بـ24 لغة أوروبية.

أما "ديلي ريكورد"، فلخصت مشهد ما بعد بريكست بتساؤم: "مزعزلة، أقل ازدهارا، أضعف ومنقسمة".

ولم تقاوم "ديلي ستار" المزاج، فكتبت "لحظة تاريخية هذا المساء لامتنا العظيمة"، مضيئة "نعم، إنها نهاية يناير الجاف"، في إشارة إلى شهر خال من الكحول، وهي ممارسة تتسع بين البريطانيين الذين أكثروا من احتساء الكحول في ديسمبر.

وواجهت وسائل إعلام بريطانية -إسما ذات التوجه اليميني- تهما سابقة بـ"التضليل والترويج لكاذب" قبل استفتاء بريكست وبعده، فعلى سبيل المثال نشرت "صن" على صدر صفحتها الأولى أن الملكة إليزابيث الثانية تدعم بريكست. وعندما اشتكى قصر باكنغهام نشرت الصحيفة تصحيحا مقتضيا أسفل الصفحة الأولى، ثم نشرت التهمة في الصفحة الثانية بشكل جعله يبدو دون حجم الخبر الأصلي الخاطئ.

وأصبحت موضوع تقنين وسائل الإعلام الرقمية مسألة ملحة في العالم العربي، ويطلب به الصحافيون المغاربة بشكل متزايد بسبب ما يشهده القطاع الإلكتروني من فوضى وانتشار الشائعات، وعدم احترام بعض المواقع الإلكترونية للملكية الفكرية واستيلائها على محتوى الغير.

وأوضحت أخرباش -وهي أيضا نائبة رئيس الشبكة الأفريقية لهيئات تقنين الاتصال- أن "السلطات بدورها، أضحى تلجأ إلى هيئات التقنين التي لا يمكنها أن تكون عنصرًا وملاذًا فعالًا إلا إذا كانت استقلاليتها محصنة ووضعها المؤسسي مقدرًا".

لندن - عكست الصحف البريطانية الصادرة الجمعة، مواقف البريطانيين المتفاوتة بين الحماسة والتفاؤل والتوجس والأسف على خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مواقف هذه الصحف التي حاولت إقناع القراء بها منذ سنوات.

وعنونت "ديلي إكسبرس" المؤيدة بشدة للانفصال "نعم، فعلناها!".

وكتبت العنوان إلى جانب خارطة للمملكة المتحدة تضم عناوين الصحف التي صدرت طيلة الأشهر الـ43 منذ استفتاء يونيو 2016. وشهدت هذه الفترة ثلاثة مواعيد لتنفيذ بريكست قبل أن يصادق البرلمان نهائيا على اتفاق الخروج، أما "ديلي ميل" المؤيدة بدورها لبريكست، فكتبت على غلافها "فجر جديد لبريطانيا".

وأرقت العنوان بـ"عند الساعة 11 مساء، تغادر أمتنا العزيزة أخيراً الاتحاد الأوروبي - صديقة دوما لأوروبا، ولكن حرة ومستقلة من جديد بعد 47 عاما".

بدورها، عبّرت صحيفة "ذي غارديان" اليسارية عن تفضيلها البقاء في الاتحاد الأوروبي، فعنونت "جزيرة صغيرة" ووصفت بريكست بأنه "أكبر رهان منذ جيل".

ونشرت "تايمز" على صفحتها الأولى مقالة تعرض أفكار رئيس الوزراء بوريس جونسون حول اتفاق التبادل الحر الذي يرغب في التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي، ويكون على نسق الاتفاق الأخير بين التكتل الأوروبي وكندا. وكتبت "يريد رئيس الوزراء اتفاقا تجاريا مع بروكسل على غرار الموقع مع كندا".

من جانبها، كتبت "فاينانشيال تايمز" "بريطانيا تنسحب وسط خليط من



انتقى الأمر

التمويل الحكومي للصحافة: شر عادل أم لا بد منه!

الصحافة دون صندوق مالي شفاف داعم للصحف المركزية. سبق وأن طالب كارل بيرنشتاين الصحفي والكاتب الأميركي الذي ساهم في كشف دواعيات فضيحة "ونترغيت" بالا توضع أية حكومة قيودا من الترهيب أمام الصحافة الحرة، وإلا فستبقى في الظلام، محرضا الصحافيين على مقاومة خطر وقوع الديمقراطية فريسة للاستبداد والديماغوجية وحتى الإجراء من قبل القادة المنتخبين والمسؤولين الحكوميين.

من المفيد هنا استعادة جملة كتبها من قبل لإعادة توظيفها في فكرة "الشر العادل"؛ في تمويل الصحف، بطريقة إذا كانت عبارات مثل "السياسيون يبنون اعشاشهم مع بطانتهم الخاصة وغير مباينين بالناس" و"إنهم مهتمون فقط بالسلطة" مالوفة لدى الرأي العام، فكيف يراد من الإعلام أن يقوض هذه الصورة في ذهن الجمهور عندما يشير بوضوح لا لبس فيه إلى أخطاء رجال الحكم والكوارث التي ترتب عليها، وهو يتلقى المال من سياسي تلك الحكومات!

الصحافة لا توجه اليوم بما يسمى بـ"المكر الشيطاني" المتهمة به، بل بقطع مواردها من أجل كسرها وتقويضها.

الأحوال مع جوهر الصحافة بوصفها خدمة عامة. ثم من قال إن الحكومات -حتى الديمقراطية منها- ضامن محب للحقيقة وحرية تبادل المعلومات؟ الأصوات التي ترحب بالتمويل الحكومي تغير تجربة هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" التي تدار بأموال دافعي الضرائب، لكن التاريخ يحدثنا بشكل دائم عن قناة سرية مرتبطة منذ أيام تشرشل إلى بوريس جونسون، ما بين 10 داوينغ ستريت ومبنى بوش هاوس!

البعض قد ينتقد نموذج تمويل هيئة الإذاعة البريطانية، ولكنه وفق أحد المشاركين في النقاش المفتوح لموقع "ذي ميديا توداي" "أقل ضرا من النموذج التجاري للصحافة الذي ينهار على نفسه حاليا".

ثمة رأي رغب بالتمويل، لكنه رفض أن يكون مجرد كيس من المال تضع فيه الحكومة تبرعاتها، لماذا لا تساهم كبرى الشركات التكنولوجية، فيسبوك، غوغل مثلا؟

مقابل كل ذلك يتصاعد سؤال عما إذا كان يوجد "الخيال السياسي لخلق بيئة استثمار في بنية تحتية غير ربحية مستقلة لدعم الصحافة مهما كانت ظروف السوق؟" فمن الصعب أن تتصور كيف يمكن معالجة أزمة

هو في النهاية أشبه بشر عادل! وتلك مفارقة مثيرة عن ربط الشر بالعدالة. ولم يجمع المشاركون على فكرة محددة بقدر إجماعهم على الخطر المحقق بحرية الصحافة إذا دخل إلى أروقها المال الحكومي، "ماذا ستفعل حكوماتنا العربية في هذا الشأن؟". وحتى إذا قدمت الحكومات ضمانات معلنة للصحف بعدم التدخل في طبيعة خطابها مقابل قبول التمويل، فلا أحد يثق بها، لأن هذه الأموال لا تتوافق بأي حال من

حتى إذا قدمت الحكومات ضمانات معلنة للصحف بعدم التدخل في طبيعة خطابها مقابل قبول التمويل، فلا أحد يثق بها، لأن هذه الأموال لا تتوافق بأي حال من الأحوال مع جوهر الصحافة بوصفها خدمة عامة

قبول مساعلة الحكومة، بينما تلقي حرية التعبير بظلالها على وجوب التزام وسائل الإعلام برسالتها.

هناك مشاريع عن تمويل جماعي وبيع أسهم للقراء بينما فكرة التمويل الحكومي حاضرة بقوة، من دون أن تشعر كبرى الصحف بالخل من طرق هذا الباب.

ولاية نيو جيرسي الأمريكية مثلا خصصت مليوني دولار لدعم الصحف المحلية، وفي كندا أنشأت الحكومة صندوقا بقيمة 600 مليون دولار تهدف إلى دعم الصحافة من خلال مجموعة متنوعة من الإعفاءات الضريبية والمناهج.

بينما استجندت صحف أخرى باثرياء ورجال أعمال للتبرع لها. من دون أن تكشف عن طبيعة الاتفاق معهم، وعمّا إذا كان خلف تلك المعونات تقديم "خدمات صحافية" مدفوعة الثمن؛ لا أحد يعتقد أن أموال الحكومة تأتي من دون شروط تقرضها على الصحف، لكن ثمة من يرى أنها وفق أسوأ الأحوال أفضل من إغلاق أبواب الصحف وتقويضها عن الإصدار.

هذا الأسبوع أعاد موقع "ذي ميديا توداي" الأميركي المهتم بشؤون وسائل الإعلام في نقاش مفتوح مع خبراء الإعلام، سؤالاً عما إذا كان التمويل الحكومي للصحف شرا لا بد منه، أم

المعلومات بحرية ودعم وسائل الإعلام، لأن النخبة السياسية عندما تصل إلى موقعها لا تهتم بغيره بالقدر الذي يبقيا متمعة.

هذا ما يجد له المخرج الأميركي تشارلز فيرغيسون إجابة في دفاعه عن وسائل الإعلام، وهي تعيش زمنا غير عادل بحقها بالتزامن مع ضغوط مالية كبيرة من أجل كسرها وتقويضها. ويعود فيرغيسون إلى التاريخ من أجل تأكيد فكرة أن الصحف لا تستطيع كشف مواضع الفساد والتزوير ونهب المال العام، إن لم تكن قوية ماليا وراحة تجاريا.

لذلك نتجت الصحف الغربية اليوم عن مصادر تمويل وهي تقترب من الكسر بعد أن دخلت السوق المرخصة، وتلجأ إلى الحكومات التي طالما انتقدتها وقادت المعارك ضدها. فنموذج الأعمال التجارية للصحافة المحلية ينهار، وهي بحاجة ماسة إلى النظر في خيارات جديدة ومبتكرة بشكل جذري.

لم يشك ريتشارد سامبروك، أستاذ الصحافة في جامعة كارديف ورئيس مجلس وسائل الإعلام المستقلة، في الشقاق القائم والمتصاعد بين وسائل الإعلام والحكومات، لأن الشكوك لم تتراجع بشأن قدرة السياسيين على

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

يعاد في أروقة الصحف الغربية السؤال الذي تم تناوله منذ عقود في الصحافة العربية عن التمويل الحكومي؟

ومع أن التاريخ الصحافي العربي المعاصر لا يتحدث عن تجارب مستمرة لصحف خارج تمويل الحكومات، فإن الحكومات العربية لم تسمح بأي حال من الأحوال للصحف بالخروج عن سلطتها، لذلك لم تفكر الصحف العربية بالقارئ بقدر تفكيرها بإرضاء الزعيم والرئيس والأمير، لا يهم كم توزع إذا كانت الصحيفة موجودة على طاولة الرئيس صباح كل يوم؛ اليوم تعيش الصحافة الغربية مارنق التمول، فهي لم تعد قادرة على الاستمرار بعد أن استحوذ الإنترنت على إيرادات الإعلانات، وتراجع عدد المشتركين، وما بقي للصحف -حتى الرصينة منها وذات المسؤولية العالية- غير القراء الأوفياء الذين يعيشون سنواتهم الأخيرة؛ بينما الحكومات لا تدفع أكثر من ضريبة كلامية وهي تتحدث عن الانفتاح على وسائل الإعلام وتبادل